



مجلة جامعة الزيتونة الدولية - مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية

<https://journal.ziu-university.net>

28/02/2023

365-347 العدد السادس: ص.ص 365-347 ISSN: 2958-8537 Issue: N6

Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

استرسال البلاغة وعلم الأصول

Persistence of rhetoric and the science of assets

لطفى الشيباني

Lotfi chibani

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية- تونس

Faculté de sciences humaine et sociologie -Tunis

Nacerlotfi1977@gmail.com

الملخص:

لا تعدو دراسة المعنى عند البلاغيين والأصوليين أن تكون دراسة للمعنى الضمني إذ لم يكن المعنى الصريح إلا مدخلا من مداخل دراسة ما وراء المعنى من مراتب تتفاوت حسب مناهج البحث وموضوعاته وغاية كل علم من العلوم وخلفيات أصحابه المدرسيّة والمذهبيّة. فكل الدراسات التي اهتمت بالخطاب من حيث البنية والدلالة بحثت فصوص المعنى، ولم تكتف بظاهر القول، ولم تقف عند المعاني الأول، وإنما كان قصدها إلى ما رواه من معان. الكلمات المفتاحية: الاسترسال، المعنى، الضمني، البلاغة، أصول الفقه.

Abstract;

L'étude du sens selon les rhétoriciens et les intégristes n'est qu'une étude du sens implicite, le sens explicite n'étant qu'une des entrées de l'étude du méta-sens de rangs qui varient selon les méthodes et les sujets de recherche et le but de chaque science et le milieu scolaire et sectaire de ses compagnons. Toutes les études qui ont porté sur le discours en termes de structure et de signification ont examiné les significations, et ne se sont pas contentées de la signification apparente du dire, et ne se sont pas arrêtées aux significations premières, mais ont plutôt visé les significations qu'il a racontées.

Keywords: continuum, sens, implicite, rhétorique, La science de la jurisprudence

1. المقدمة

كان المعنى الضمني غاية الدراسات التي اهتمت بالخطاب في إطار اهتمامها بالنص القرآني، ولئن اختلفت المداخل والمناهج، فإنّ المعنى الصريح أو الظاهر كان الوسيلة لاجتناء المعاني الضمنية. فلم يكن بحث النحاة في قضايا الإسناد والإعراب واستخراج المعاني النحوية أو أصل المعنى والمعنى المراد وتحديد مستويات الدراسة النحوية من صرف واشتقاق وإعراب، ولم تكن دراسة البلاغيين للاستعارة والكناية والمجاز والحقيقة وتمييز هذه المراتب من الصريح ولم تكن معالجة مسائل العام والخاص والمطلق والمقيّد والمنطوق والمفهوم والأوامر والنواهي إلا دراسة للمعنى الضمني وصفا وتقييدا. وإذا كان ذلك، كان الاتفاق بين البحث النحويّ البلاغيّ من ناحية والبحث الأصوليّ من ناحية أخرى في دراسة المعنى، كاشفا للاسترسال في مستوى مصطلحات البحث ومناهجه، وهو من شأنه أن يغني مسائل دراسة المعنى.

2. أهداف البحث: من أهداف المقال؛

- تتبع مناهج البلاغيين والأصوليين في دراسة الضمني.
- تقصي مصطلحات البلاغيين والأصوليين في مسائل الضمني.
- رصد مستويات الاسترسال بين البحثين البلاغي والأصولي منهاجا وموضوعا ومصطلحا وآلية معالجة.

3. أهمية البحث؛

أهميّة البحث تكمن في تقديم مقترحات البلاغيين والأصوليين في مسائل المعنى بصورة عامة، وقضايا الضمني بصورة خاصة، من حيث خلفيات التناول ومناهجه، ووسائله، ومصطلحاته، بكيفية تبرز فيها كفاية ما اقترحوه ونجاعة ما طرحوه من حلول للإشكاليات النظرية والإجرائيّة التي يثيرها الضمني في الدراسات اللسانية التداوليّة والعرفانية.

4. منهجية البحث

يقوم المقال على تمش منهجيّ يرصد مستويات الاسترسال في مستوى المصطلحات أولا، فيتناول مفهوم الكلام عند البلاغيين والأصوليين، ويعرض ثانيا لمناهج التناول لقضية التأثير والتأثر بين مجالات معرفية أسس لمعالجة القول تركيبيا ودلاليا في التراث اللغويّ.

5. إشكالية البحث

يقوم المقال على إشكالية أساسيّة تتمثل في رصد مستويات الاسترسال النظرية والإجرائيّة في مسائل المعنى والمعنى الضمني، وهي إشكالية يتفرّع عنها لفيف مفروق مقرون من الأسئلة من قبيل؛ ما مفهوم الاسترسال؟ ما هي مستوياته؟ ما هي مستويات تأثير النحوي البلاغيّ في الأصوليّ؟ ما هي مستويات تأثير الأصوليّ في النحويّ البلاغيّ؟

ما نجاعة ما يقدمه البلاغيون والأصوليون في مستوى مناهج البحث ومصطلحاته وآلياته الإجرائية؟ ما كفايته النظرية في ظل تطور الاهتمام بالمعنى في الدراسات اللسانية الحديثة؟
6. الدراسة:

1. الاسترسال في مستوى المصطلحات:

رغم الاختلاف الاصطلاحي لاختلاف طبيعة كل من البلاغة والأصول وتباين الخلفيات والمناهج، فإن المصطلحات التي تخصّ موضوع البحث في الضمني كانت موضوع استرسال الباحثين في مستوى مفهوم الكلام ومفهوم معاني الكلام مفهوم المعنى الضمني.

1.1- مفهوم الكلام عند البلاغيين والأصوليين :

رغم اختلاف طبيعة الكلام ومصدره باعتباره موضوع الدرس بين البلاغيين الذي يدرسون الخطاب عامة إلهياً كان أو إنسانياً والأصوليين الذي يدرسون الكلام الإلهي وما ترتب على ذلك في اختلاف في كثير من مصطلحات علم كل منهما، فإنّ البلاغيين والأصوليين يتفقون في مفهوم الكلام مع وجود بعض الفروق، فالبلاغيون والنحويون يعرفون الكلام بأنّه "اللفظ المركب المفيد بالوضع" (ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، 1980، 1، 87)، فشرط الكلام عند البلاغيين التركيب والإفادة وقراءتنا للمصنفات النحوية والبلاغية كشفت لنا وجود اتجاهين في تعريف الكلام:

- اتجاه يشترط في الكلام التركيب والإفادة "اللفظ المركب المفيد بالوضع"، فكل مركب من مسند ومسند إليه وأفاد إفادة بالوضع، فهو كلام. وتكون الإفادة أو الدلالة الناتجة عن التركيب وهي دلالة وضعيّة يحسن سكوت المخاطب عليه (ابن هشام، أوضح المسالك لألفية بن مالك، 1979، 1، 19).

- اتجاه يشترط التركيب والإفادة والقصد "اللفظ المركب المفيد بالوضع المقصود لذاته" (الاسترابادي، شرح الكافية، 2، 63)، وهو اتجاه صريح في إقحام القصد وإقحام المتكلم في بنية الكلام النحوية، فالتكلم يعقد مفردات اللغة وفق معاني النحو ليفيد المخاطب. والجامع بين الاتجاهين أنّ الكلام هو كلّ ما تركّب وأفاد المخاطب إفادة يحسن السكوت عليها والمائز بينهما هو اشتراط الاتجاه الثاني القصد، وهو شرط ميّز بناء عليه الاسترابادي الكلام من الجملة.

تتداخل هذه المصطلحات عند البلاغيين والنحويين، وإن لم يستعمل سيبويه مصطلح "الجملة"، فإنه استخدم مصطلح "الكلام" في حديثه عن المسند والمسند إليه "وهما يغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بدا" (سيبويه، الكتاب، 1، 23) وهو استعمال تداخل مع مصطلح الجملة في سياقات عديدة في الكتاب⁽¹⁾. وقد اتبع ابن جني مصطلح "الكلام" عند سيبويه المرادف لمصطلح الجملة في قوله: "واعلم أنّ قلتُ" إنّما وقعت في كلام العرب على أن يحكى بها، وإنّما تحكي بعد القول ما كان كلاماً لا قولاً؛ نحو: "قلتُ زيد منطلقاً"؛ لأنه يحسن أن تقول: "زيد منطلق". وما لم يكن هكذا أسقط القول عنه (سيبويه، الكتاب، 1، 122) وقدم تعريفاً للكلام بأنه "ما كان من الألفاظ قائمة برأسه مستقلاً بمعناه" (ابن جني، الخصائص، 1، 19)، فالكلام عنده مرادف لمفهوم الجملة "الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجملة... (ابن جني الخصائص، 1، 17) واستمرّ الخلاف بين النحاة بعد واستعمل مصطلحي الكلام والجملة للدلالة على التركيب الذي يحصل من مسند ومسند إليه لإفادة المخاطب، ويمكن التمييز بين مذهبين في استخدام المصطلحين "الكلام" و"الجملة":

المذهب الأول: الفصل بين الكلام والجملة، ويمثلهم ابن جني والرضي وابن هشام، فابن جني يرى أن "الكلام" جنس للجمل مفرداً ومثاتها وجمعها؛ قام محمد فهو كلام، وإذا قال: قام محمد وأخوك جعفر فهو أيضاً كلام؛ كما كان لَمَّا وقع على الجملة الواحدة كلاماً، وإذا قال: قام محمد وأخوك جعفر، في الدار سعيد فهو أيضاً كلام كما كان لَمَّا وقع على الجملتين كلاماً،" (ابن جني، الخصائص، 1، 26-27). ويعتمد الرضي القصد رائزاً مميزاً للجملة من الكلام، ذلك «أن الجملة ما تضمّن الإسناد الأصلي سواء كان مقصوداً لذاتها أو لا؛ كالجملة التي هي خبر المبتدأ، وسائر ما ذكر من الجمل» في حين يرى أن "الكلام ما تضمّن الإسناد الأصلي وكان مقصوداً لذاته « وعلى هذا فالكلام أعمّ من الجملة لأنّ كلّ كلام جملة ولا ينعكس" (الاسترآبادي، شرح الكافية، 1، 7-8). فشرط قيام الجملة أو الكلام الإسناد والفارق بينهما في القصد من الإسناد، فإنّ كان مقصوداً لذاته، فهو كلام، وإنّ كان مقصوداً لغيره، فهو جملة.

المذهب الثاني؛ يرى أصحابه أن "الكلام" مرادف للجملة، وهو مذهب الزمخشري في كتابه "المفصل"، وتبعه ابن يعيش في شرحه له، فالكلام "هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما على الأخرى... ويسمى الجملة" (ابن يعيش، شرح المفصل، 1، 18).

(1) ينظر على سبيل المثال هذه الاستعمالات في (الكتاب، 1، 12، 13، 25، 122، 216:4)

ويعقد ابن جنّي فصلا في الفرق بين الكلام والقول، فأما الكلام "فكلّ لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجمل، نحو: زيد أخوك فكل لفظ مستقل بنفسه وجنيت ثمرة معناه فهو كلام (ابن جنّي، الخصائص، 1، 17). ولعل المقصود بـ "اللفظ" عند ابن جنّي هو ما تركّب من مسند ومسند إليه، وليس اللفظ باعتباره وحدة معجمية. ولعل التمثيل الذي قدّمه يجعل من الكلام مرادفا لمفهوم الجملة عند النحويين.

قادنا التمييز بين مصطلحات الكلام والجملة والقول إلى ضرورة تحديد مفهوم الكلام عند النحويين والبلاغيين وهو تحديد وإن ماثل بينه وبين مفهوم الجملة، فإن ما نستنتجه أن الكلام عند البلاغيين هو ما تتوفر فيه شروط الإسناد والإفادة والاستقلال، وهو مفهوم نعثر عليه عند الأصوليون النحاة.

لا يشترط الأصوليون الإفادة التامة في الكلام، فهو ما يتكلم به سواء كان كلمة أو جملة، وبناء على ذلك يميزون في الكلام بين الكلام النفسي والكلام اللفظي، فيعرّفون الكلام بأنه "معنى قائم بالنفس على حقيقة وخاصة يتميّز بها عما عداه" (الغزالي، المنحول، 163)، ويقتصر التعريف على الكلام النفسي أي على المستوى الدلالي، ولا يعنى بالمستوى الصناعي في الكلام، ويورد الأمدي (603هـ) تعريفا يقتصر فيه الكلام على المستوى الحسي اللفظي، فالكلام عند صاحب الأحكام "ما انتظم من الحروف المسموعة المميزة على استعمالها الصادرة عن مختار واحد (الأمدي، الأحكام، 1، 68)، وما يهمننا من كلام الأمدي مفهوم الانتظام ومفهوم الاستعمال، ويبدو أنّ الانتظام يخص الكلام اللفظي.

ويعكس الفصل بين مستويي الكلام اختلافا في الخلفيات والمواقف من قضية الكلام النفسي والكلام اللفظي بين الغزالي والأمدي، وهو اختلاف تجاوزه الشوكاني (1255هـ)، فالكلام عنده "ما يقال بالاشتراك على المعنى القائم بالنفس وعلى الأصوات المقطعة المسموعة" (الشوكاني، إرشاد الفحول، 12). وإذا كان النحاة والبلاغيون قد ميزوا بين مصطلحات الكلام والجملة والقول، وهو تمييز أرادوا به تحديد المقصود من الكلام، فإنّ اللفظ والكلمة والكلام عند الأصوليين بمعنى واحد ويذهب أغلبهم إلى أنّ الكلمة الواحدة تسمّى كلاما. بل إنهم لم يتشربوا الإفادة التامة في الكلام، وإنّما ميزوا بين الكلام النفسي من الكلام اللفظي وهو تمييز أثر في دراستهم لمعاني الكلام.

2-1- معاني الكلام بين البلاغيين والأصوليين :

مصطلح معاني الكلام من المصطلحات التي وقع حولها إجماع مع وجود فروق في التعريف والتصنيف لمراتب هذه المعاني، فيقسمون معاني الكلام إلى خبر وإنشاء، ذلك أنّ "الخبر والإنشاء اللذين يتكلم فيهما المعاني هما غالب

الأصول، وأن كل ما يتكلم عليه الأصولي من كون الأمر للوجوب والنهي للتحريم ومسائل الأخبار والعموم والخصوص والإطلاق والتقييد والإجمال التفصيل والترجيح كلها ترجع إلى موضوع علم المعاني... (السبكي، عروس الأفراح، 1، 27).

يتفق البلاغيون والأصوليون في التمثيل للمعاني الضمنية الناتجة عن قراءة النص القرآني ومثال ذلك في تمييزهم بين التسخير والإهانة في قوله تعالى: "ذق إنك أنت العزيز الكريم" (السبكي، عروس الأفراح، 1، 271-272). ويعتبر ابن فارس (395هـ) أول من استعمل مصطلح معاني الكلام رغم أن المفهوم كان متواترا في مباحث الخبر والاستفهام والأمر والنهي والتمني والنداء عند سيبويه، فخصص بابا في الصحابي هو "باب معاني الكلام"، هي عند بعض أهل العلم عشرة خبر واستخبار وأمر ونهي ودعاء وطلب وعرض وتخصيص وتمن وتعجب.. (ابن فارس، الصحابي، 150) بكيفية ضمّ مصطلح معاني الكلام عند البلاغيين والنحاة الخبر والإنشاء وأقاموا مقياس الصدق والكذب في التمييز بين الخبر والإنشاء، فالخبر عند "أهل النظر... هو ما جاز تصديق قائله أو تكذيبه" (ابن فارس، الصحابي، 289)، ويكون الإنشاء "هو الذي ليس لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه" (ابن هشام، مغني اللبيب، 2، 406)

لئن لم يذكر الأمدي مصطلح معاني الكلام، فإنّ المفهوم حاصل عنده من خلال أقسام الكلام ومن خلال مقياس تصنيف معاني الكلام، "فإن كان لهذه النسبة مطابق خارج اللفظ فهو الخبر، وإلا فإنشاء" (الأمدي، الأحكام، 2، 5-9). ولم يجب عدم ذكر مصطلح معاني الكلام وجود المفهوم عند الأصوليين من خلال مباحث الخبر والإنشاء، فالخبر "عبارة عن اللفظ الدال بالوضع على نسبة معلوم أو سلبها على وجه يحسن السكوت عليه من غير حاجة إلى تمام مع قصد المتكلم به الدلالة على النسبة أو سلبها" (الأمدي، الأحكام، 2، 6). وتكون هذه النسبة على سبيل مطابقة الخبر للواقع، فالخبر "ما يصح أن يدخله الصدق والكذب لذاته"، ويقابله الإنشاء، وهو "ما لا يكون كذلك ليس بخبر ويسمونه إنشاء" (الشوكاني، إرشاد الفحول، 44)، فهو ما وضع له اللفظ قصد الإيجاد والإيقاع.

كشف الاسترسال بين البلاغيين والأصوليين في مستوى الاصطلاح في تصنيف مراتب معاني الكلام نظيرا له في مناهج البحث.

II. المناهج:

لا يمكن أن تتوضح معالم الاسترسال في مستوى المنهج إلا بالنظر في علاقة علم أصول النحو بعلم أصول الفقه، فمن النظر في قوانين القرآن العلمية نشأ الفقه، ومن النظر فيه ككتاب ميتافيزيقي نشأ علم الكلام، ومن النظر فيه ككتاب أخروي نشأ الزهد والتصوّف ومن النظر فيه ككتاب للحكم نشأ علم السياسة ومن النظر فيه كلغة إلهية نشأت علوم اللغة، بكيفية تولدت كل العلوم العربية عن النظر في القرآن نصًا، فتأثرت وأثرت في بعضها البعض. وندرس الاسترسال في المنهج من خلال دراسة تأثير النحو في أصول الفقه منهاجًا وتأثير أصول الفقه في النحو والبلاغة منهاجًا.

II.1- تأثير النحويّ البلاغيّ في البحث الأصولي :

لما كان البحث الأصوليّ يعنى بدراسة المناهج التي تبين الطريق الذي يسلكه الفقيه في استخراج الأحكام من أدلتها، ويرتب الأدلة من حيث القوة والضعف. ولمّا كان النصّ المدروس وارد بلغة عربية احتاج إلى مناهج تحليل الخطاب التي أرساها النحويون والبلاغيون واحتاج إلى علم العربية نحو وإعرابًا وبلاغة لدراسته بنية ودلالة واستخراج معانيه الظاهرة والخفية.

وترد إشارات الأصوليين إلى أهمية الاعتماد على منهج التحليل النحويّ البلاغيّ من خلال تصدير مؤلفاتهم ب"مباحث الألفاظ" أو "المبادئ اللغوية" باعتبارها مقدمات نظرية قبل تحليل النصّ واستخراج معانيه الصريحة والضمنية، فاعتبروا العلم باللغة العربية من شروط الاجتهاد "وإنما بدأت بما وصفت من أنّ القرآن نزل بلسان العرب دون غيره؛ لأنّه لا يعلم من إيضاح جمل علم الكتاب أحد جمل سعة لسان العرب، وكثرة وجوهه، وجماع معانيه وتفرّقها، ومن علمه انتقت عنه الشبهة التي دخلت على من جهل لسانها" (الشافعي، الرسالة، 50) بكيفية لا يحصل فهم معاني النص واستخراج أحكامه إلا بمعرفة قوانين العرب في تصريف كلامها "فمن أراد تفهمه فمن جهة لسان العرب يفهم ولا سبيل إلى تطلب فهمه من غير هذه الجهة" (الشاطبي، الموافقات، 2، 64).

ويبرز تأكيد الأصوليين على ضرورة إتباع منهج النحاة والبلاغيين في دراسة المعنى لأنّ "علم العربية" يحتاج إليه "لتوقف معرفة دلالات الأدلة اللفظية من الكتاب والسنة وأقوال على معرفة موضوعاتها لغة من جهة الحقيقة والمجاز والعموم والخصوص والإطلاق والتقييد والحذف والإضمار والمنطوق والمفهوم والاقتضاء والإشارة والتنبيه

والإيماء وغيره مما لا يعرف في غيره علم العربيّة" (الأمدي، الأحكام، 1، 24). ويكون التوقف من جهة ثبوت حجّية الأدلة، ومن جهة دلالة الألفاظ على الأحكام على العربيّة بأنواعها" لتوقف فهم ما يتعلّق بها من الكتاب والسنة وغيرهما على العربيّة، فإن كان من حيث المدلول فهم علم اللغة، أو من أحكام تركيبها فعلم النحو، أو من أحكام أفرادها فعلم التصريف، أو من جهة مطابقتها لمقتضى الحال وسلامته من التعقيد ووجوه الحسن فعلم البيان بأنواعه الثلاثة" (ابن النجار، شرح الكوكب المنير، 1، 49). ويشمل هذا التدقيق في مستويات التحليل دراسة المعنى في كل مستوياته التي وجدها الأصوليين عند النحاة والبلاغيين وزادوها توسعا وتصنيفا وتبويبا.

إنّ مدار علم أصول الفقه على الاجتهاد والاستنباط، لذلك اشترط الأصوليون في المجتهد المعرفة اللغويّة، "لأنّ الأدلة من الكتاب والسنة" عربيّة الدلالة، فلا يمكن استنباط الأحكام منها إلا بفهم كلام العرب أفرادا وتركيبا" (البيضاوي، منهاج الوصول مع شرحه نهاية السؤل للأسنوي، 4، 551)، وحددوا المقدار "الذي يفهم به خطاب العرب وعاداتهم في الاستعمال إلى حدّ يميز بين صريح الكلام وظاهره ومجمله وحقيقته ومجازه وعامه وخاصه ومحكمه ومتشابهة ومطلقه ومقيده ونصه وفحواه ولحنه ومفهومه....يستولي به على مواقع الخطاب ودرك حقائق المقاصد منه" (الغزالي، المستصفي، 2، 352).

ويبرز تأثر الأصوليين بمناهج النحاة والبلاغيين في الاهتمام بالإعراب بما هو المائز بين المعاني، فقد كانوا على دراية واسعة بالنحو واللغة مما مكنهم من دراسة المعاني النحويّة تمهيد للبحث في المعاني الضمنيّة في النصّ القرآنيّ، فالشافعي يقول "لا أسأل عن مسألة من مسائل الفقه إلا أجبت عنها من قواعد النحو" (الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار الذهب، 231). ونقل السيوطي عن أبي عمر الجرمي أنّه قال: "أنا أفتي الناس في الفقه من كتاب سيبويه" (السيوطي، بغية الوعاة، 268). فمعرفة الإعراب شرط ضروريّ لمن يريد معرفة الفقه وأصوله "والذي يقضي منه العجب حال هؤلاء في قلة إنصافهم، وفرط جورهم واعتسافهم، إلّا وافتقاره إلى العربيّة بيّن لا يُدفع، ومكشوف لا يتّنع، ويرون أنّ الكلام في معظم أبواب أصول الفقه ومسائله مبني على علم الإعراب" (الزمخشري، مقدمة المفصل، 3). وبناء على ذلك، فمن يريد فهم دلالات الألفاظ صريحها وضمانيها، أن يكون عارفاً بالنحو، "اعلم أنّ معرفة اللّغة والنحو والتصريف فرض كفاية، لأنّ معرفة الأحكام الشرعية واجبة بالإجماع، ومعرفة الأحكام بدون أدلتها يستحيل، والأدلة راجعة إلى الكتاب والسنة، وهما واران بلغة العرب ونحوهم وتصريفهم، فإذا توقفت الأحكام الشرعيّة على الأدلة ومعرفة

الأدلة؛ تتوقف على معرفة اللّغة والنحو والتصريف. ومما يستوقف عليه الواجب المطلق وهو مقدور للمكلف واجب، إذّا معرفة اللّغة والنحو والتصريف واجب" (السيوطي، الاقتراح، 78).

ولما كان للنحو واللّغة هذه الأهمية؛ فإنّ علماء الأصول جعلوها مقدمتين لازمتين في كتبهم من خلال ما عرف بـ"المبادئ اللغوية" أو "مباحث الألفاظ" (الشوكاني، إرشاد الفحول، 1، 52) بل إنّ الأمر تجاوز ذلك إلى وضع تصوّر لمستويات التحليل اللغوي لا يختلف عن انتظام التصورات النحويّة الإعرابيّة عند البلاغيين (السكاكي، مفتاح العلوم، 6) في باب عنون له الزركشي بما يجب على المفسّر البداءة به "أكّد فيه على أنّ تحصيل معاني المفردات من ألفاظ القرآن من أوائل المعادن لمن يريد أن يدرك معانيه" وصنف النظر في معاني الكلام بحسب "أفراد الألفاظ" ثلاثة وجوه في الإفراد: من جهة المعاني التي وضعت الألفاظ المفردة بإزائها وهو ما يتعلّق بعلم اللّغة، من جهة الهيئات والصيغ الواردة على المفردات الدالة على المعاني المختلفة وهو من علم التصريف، من جهة ردّ الفروع المأخوذة عن الأصول إليها وهو من علم الاشتقاق، وأربعة وجوه بحسب التركيب: باعتبار كيفية التركيب بحسب الإعراب ومقابله من حيث أنّها مؤدية أصل المعنى، وهو ما دل عليه المركب بحسب الوضع وذلك متعلق بعلم النحو، باعتبار كيفية التركيب من جهة إفادته معنى المعنى، أعني لازم أصل المعنى الذي يختلف باختلاف مقتضى الحال في تراكيب البلغاء، وهو الذي يتكفل بإبراز محاسنه علم المعاني، باعتبار طرق تأدية المقصود بحسب وضوح الدلالة وحقائقها ومراتبها وباعتبار الحقيقة والمجاز والاستعارة والكناية والتشبيه وهو ما يتعلّق بعلم البيان. باعتبار الفصاحة اللفظية والمعنوية والاستحسان ومقابله وهو يتعلّق بعلم البديع" (الزركشي، البرهان، 2، 173-174).

وقد استثمر الأصوليون هذا الانتظام في دراسة مستويات اللفظ: باعتبار وضعه، فقسموه إلى: ظاهر، ونص، ومفسّر، ومحكم، وخفي، ومشكل، ومجمل، ومتشابه، باعتبار كيفية دلالاته على معناه، قسموه إلى: دال بالعبارة، ودال بالإشارة، ودال بالفحوى، ودال بالاقضاء. وتحدثوا عن تقسيم اللفظ إلى مفرد ومركب، كما تحدثوا عن الاشتقاق والترادف والمشارك، وعن دلالات المعاني، كما تحدثوا عن الأمر والنهي والاستثناء.

ولم يقف أثر المنهج النحويّ البلاغيّ في أصول الفقه على مجرد الجوانب النظرية؛ بل امتد إلى الإجراء، ونقل السيوطي في كتابه "بغية الوعاة" أنّ محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة "كان إماما في اللغة العربيّة" وعلى

هذا سار الأصوليون، ولم يخالف أحد منهم في اشتراط العلم بالعربية لهذا العلم. إلا أنّهم اختلفوا في المقدار الواجب توفره في المجتهد:

اتجاه أول يرى أنّ المجتهد عليه أن يعرف من اللغة والنحو المقدار الذي يحتاجه في فهم دلالات الألفاظ على الأحكام، فيقتضي أن يعلم المجتهد "من لغة العرب ما يحتاج إليه، ويعرف طريق استعمالهم ووجوه مخارج كلامهم من مثلها" (السمعاني، قواطع الأدلة 1، 281). ويشترط الإمام الغزالي (505هـ) في المجتهد القدر الذي يفهم به خطاب العرب ويضع العلم بالنحو ضمن المقدمات النظرية "فأما العلوم الأربعة التي بها يُعرف طرق الاستثمار، فعلمان مُقدّمان: أحدهما معرفة نصب الأدلة وشروطها... والثاني معرفة اللغة والنحو على وجه يتيسر له به فهم خطاب العرب حتى يميز بين صريح الكلام وظاهره... أنّه لا يشترط أن يبلغ درجة الخليل بن أحمد والمبرد، بل القدر الذي يتعلق بالكتاب والسنة ويستولي به على مواقع الخطاب ودرك حقائق المقاصد منه" (الغزالي، المستصفي، 4، 10-12).

اتجاه ثان: يوجب على الأصولي التضلع في اللغة والنحو، ف "لا يحصل الاجتهاد في الشريعة إلا بالاجتهاد في علم اللغة العربية، ولا أعني بذلك النحو وحده، ولا التصريف وحده، ولا اللغة ولا علم المعاني، ولا غير ذلك من أنواع العلوم المتعلقة باللسان، بل المراد جملة علم اللسان"، فإذا فرضنا مبتدئاً في فهم العربية، فهو مبتدئ في فهم الشريعة... فإن انتهى إلى درجة الغاية في العربية كان كذلك في الشريعة، فكان فهمه فيها حجة... فلا بدّ من أن يبلغ في العربية مبلغ الأئمة فيها... (الشاطبي، الموافقات، 5، 52-53).

ويوجب الجويني (478هـ) إتباع مناهج البلاغيين في تحليل المعنى وضرورة إدخال مسائل النحو في علم الأصول، ف "مُعظم الكلام في الأصول يتعلق بالألفاظ والمعاني... أما الألفاظ فلا بُدّ من الاعتناء بها، فإن الشريعة عربية... (الجويني، البرهان، 1، 130)، فالجويني، وهو يمثل موقف أغلب الأصوليين يشترط الإمام بالنحو واللغة، ويعيب على الأصوليين عدم توسّع في البحوث اللغوية.

ولم يقتصر تأكيد الأصوليين على ضرورة العلم بالنحو بمفهومه الشامل على المستوى النظري بل تجاوزه إلى المستوى التطبيقي ففاضلوا فيها بين القدر الواجب والزائد، فنجد على سبيل المثال قول الزركشي (794هـ) "المقصود من علم العربية هو النطق بالصواب، وذلك حكم لفظي، وما عداه من التقديرات وغيرها مما لا يقدر في اللفظ ليس هو بالمقصود فيها... (الزركشي، البحر المحيط، 2، 335)، فبحث السمعاني دلالات الحروف مثل (حتى) "ولأهل النحو في

قوله: أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأَسِهَا، وتصريف ذلك ومعناه كَلَامٌ كَثِيرٌ تَرَكْتُ ذِكْرَهُ (السمعاني، قواطع الأدلة، 1، 43)، واقتصر الجويني في صيغ الجموع على ما تدعو إليه الحاجة "وأما صيغ الجموع فَلَوْ قَسَمْنَاها عَلَى مراسم صناعة النُحُو لِأَطْلَانَا أَنفَاسَنَا، لَكُنَّا نَذْكُرُ مَرَامِمْ عَلَى قَدْرِ مَسِيرِ الْحَاجَةِ" (الجويني، البرهان، 1، 223)، وحلل الأمدي (631هـ) في باب الاستثناء (إلا) أمَّ الباب فعقب بقوله "ولها أحكام مختلفة في الإعراب، مستقصاه في كتب أهل الأدب، لا مناسبة لذكرها فيما نحن فيه، كما قد فعله من غلب عليه حُبُّ العربية" (الأمدي، 2، 309).

ومما يثبت انتهاج الأصوليين مناهج النحاة والبلاغيين في تحليل المسائل اللغوية واجتناء معانيها النحوية الصريحة والضمنية اهتمام الأصوليين بمسائل النحو التي تناثرت في عدد من أبواب أصول الفقه، وخاصة التي تتعلق بالألفاظ ودلالاتها، من تعميم الدلالة أو إطلاقها، أو تخصيصها أو تقييدها، ومن أبرز هذه الأبواب النحوية "باب الكلام: تعريف أقسام الكلام، والفرق بين الكلام والجملة، وباب "الاستثناء: دلالاته، وذكر نوعيه: المتصل والمنقطع، والاستثناء بأكثر من النصف، والعطف على المستثنى منه، وباب "العطف، التوكيد، البديل" وباب "حروف الجر: الباء، ومن، وإلى، وحتى" إلى غير ذلك من المسائل الكثيرة التي تدخل عرضاً أثناء التحليل والمناقشة، كالاختلاف في ناصب المنادى، ودلالة (إن) في حال عدم إعمالها ودلالة (ما) الكافة على النفي (الزركشي، البحر المحيط، 2، 65). وعناية الأصوليين بهذه المسائل وغيرها، أثرت الجانب الدلالي (مصطفى جمال الدين، 2005، 202-220).

تطوّرت مظاهر استرسال الباحثين البلاغيّ والأصوليّ بتطور العلمين، ولئن احتاج علم الأصول في بدايات تشكله إلى النحو والبلاغة منهجا وآليات تحليل ومصطلحات، فإنّ التطوّر الذي شهده في الاهتمام بتشقيق الدلالات الصريحة والضمنية أغرى النحاة والبلاغيين بالإتباع والنسج على منهجهم في التحليل والوصف والتعديد.

2.2- تأثير الأصوليّ في البحث النحويّ البلاغيّ:

تحيلنا عمليّة تقصي أثر البحث الأصوليّ في البحث النحويّ البلاغيّ إلى النظر في علاقة أصول النحو أولاً، وعلاقة البلاغة ثانياً بأصول الفقه ذلك أنّ العلاقة بين النحو والفقه تظهر بصفة جليّة في آثار الذين تناولوا أصول النحو بالدرس والتحليل والتعمق أكثر من ظهورها في آثار من اقتصر على الوصف اللغويّ والاهتمام بالتعديد. ويستوجب ممّا ذلك التمييز بين فترتين: فترة التداخل بين النحو والفقه وأصوله منذ بداية تحوّل العلوم إلى صناعة، وهي فترة تسبق نشأة أصول الفقه، وفترة نشأة أصول النحو متأثراً بأصول الفقه.

نشأت العلاقة بين النحو والفقه وأصوله وبقية العلوم الدينية منذ بدايات تشكل الدرس النحوي البلاغي واعتناؤه بدراسة الخطاب بنية ودلالة، وتقل لنا كتب الأخبار أنّ الخليل كان مصاحباً للإمام أبي حنيفة، وكان سيبويه تلميذ أبي يوسف وقد تتلمذ نحاة تلك الفترة على الإمام الشافعي "من أهل العربية يختلفون إلى مجلس الشافعي معنا ويجلسون ناحية فقلت لرجل من رؤسائهم إنكم لا تتعاطون العلم فلما تختلفون معنا؟ فقالوا: نسمع لغة الشافعي" (ياقوت الحموي، إرشاد الأريب، 17، 299). وقد جمع السيرافي بين النحو والفقه وعلم الكلام، وأنه ظل يفتي الناس خمسين سنة على مذهب أبي حنيفة، فما عثر له على خطأ "مازن المبارك، النحو العربي، 83).

وكشف تاريخ التأليف النحويّ مؤلفات جمعت بين النحو والفقه منها معاني القرآن للفراء (207هـ) و"مجاز القرآن" للأخفش (220هـ) و"تأويل مشكل القرآن" لابن قتيبة (276هـ) بكيفية احتاج الدرس النحويّ البلاغيّ في بدايات تشكله إلى ضرورة الأخذ من العلوم الأخرى وخاصة العلوم الدينية في مستوى مناهج البحث ومصطلحاته وأدوات ووسائل النظر، واستعان به على نموّه دون حرج يذكر بل على عكس ذلك فقد كان يطمح لأن يبني أصوله على منوال أصول الفقه.

سبقت هذه المرحلة نشأة أصول النحو فيها تداخل علم النحو وعلم أصول الفقه هو ولا غرابة في ذلك، فأغلب الأصوليين كانوا نحاة وبلاغيين مثلما كان النحويون في الأغلب الأعم فقهاء، وقد تواصل التداخل مصاحباً لتطور العلمين دون أن يقع التأثير الحقيقي نظراً لعدم انفصال العلوم. ولن نتوسع في هذه المرحلة وإنما نكتفي بتتبع التأثير في كتاب سيبويه في مستوى المنهج والمصطلحات إذ نجد الإعراب التقديريّ اقتداء بما كان يعرف بالفقه التقديريّ ومنهج الترجيح النحويّ في مقابل الترجيح الفقهيّ وتناثر مصطلحات الواجب وغير الواجب والجائز والممتنع... وإذا ما تجاوزنا هذه الفترة، فإننا نجد النحو قد أصبح ابتداء من القرن الرابع متأثراً بأصول الفقه مصطلحاً ومنهجاً ومسائل في مؤلفات "أصول النحو". فهل كان النحو العربي محتاجاً لمنهج بحث بعد أن أسس سيبويه في الكتاب لمنهج الدرس النحويّ البلاغي وبعد أن تطور في مؤلفات النحويين الذين جاؤوا بعده كالمبرد وغيرها؟ ألم يتأثر الدرس النحويّ في كل مرحلته السابقة بالدراسات الدينية منها ومصطلحاً واشترك معها في بحث قضايا المعنى؟

صاحب الاسترسال بدايات تشكل الدرس النحويّ البلاغيّ الذي كان منفتحاً على غيره من العلوم كالمنطق وعلم الكلام وأصول الفقه، ولكن ذلك التأثير يمكن أن ينضوي ضمن التداخل الذي كان يسم العلوم عامة وعلم النحو وعلم

الفقه وأصوله خاصة. ونتيجة لتعدد مستويات الدرس النحويّ وظهور ما يسمى الاختصاص في كتابات فصلت بين اللغة والنحو والصرف في نزعة نحو التصنيف والتبويب والتعليل انفصلت فيها جوانب التأصيل والتنظير وجوانب التطبيق والإجراء برز أصول النحو متأثر بعلم أصول الفقه. وقبل أن يتحول إلى علم كان أحكاما وقواعد وقوانين مبنوثة في كتب النحو في شكل فرضيات نظرية ومسائل تطبيقية تهم الإعراب والعامل والأدلة من قياس وسماع وتعليل. ويمكن أن نرجع نشأة أصول النحو باعتباره علما إلى فرضيتين؛ فرضية أولى تتصل بالتطور والتراكم الطبيعيين للنحو، وكان من البديهي أن يكون التنظير موافقا لاستقرار البحث النحويّ. وأما الفرضية الثانية، فتتعلق بالتأثر بما شهدته العلوم الدينية من تطور وخاصة أصول الفقه في طرائق البحث ومناهجه ومصطلحاته.

اعتبر القرن الرابع الهجريّ قرنا استكملت فيه الدراسات النحويّة واللغويّة عناصرها، فظهرت كتب مفردة في دراسة الأصوات مثل "سر صناعة الإعراب لابن جني وتصريف المازني" إذ نشأت محاولات أولى في وضع أصول النحو على غرار علم أصول الفقه (المهيري، نظريات ابن جني النحويّة، 14). ويعتبر أصول النحو دليلا على تطور التفكير النحويّ نحو ضبط وسائله وتجريده فرضياته ومناويله النظرية وأحكام قوانينه متأثر بما ساد البحث الفقهي من استقرار في مصطلحاته وتحديد لموضوعاته.

ويبدو أنّه لم تنقض المائة الثانية حتى كان لهذا العلم كتبه ومذاهبه وأصوله ومصطلحاته، فاتبع النحاة إمام غياب منهجية واضحة منهجية أصول الفقه ومصطلحاته "ولا يستبعد أن يكون النحاة قد اقتدوا بالفقهاء مثل أصول الفقه لمحمد بن الحسين الشيباني وقلدوهم ونسجوا على منوالهم فحاولوا أن يجدوا لفنهم أصولا كما وجد الفقهاء أصولا لفنهم وذلك لأهمية الأصول في ضبط منهجية العلم فقها كان أم نحو" (م ن، 21). فعمل النحاة على استخلاص أصول نحوهم من المادة النحوية التي تراكمت منذ الكتاب وقد تزامنت هذه المرحلة مع مرحلة النضج من مراحل تطور الدرس النحوي (المهيري، 2002، 51-53).

ولئن أرجعت بعض الدراسات السابق في التأليف في أصول النحو إلى ابن السراج (316هـ) في كتابه "الأصول في النحو" "لأنّ كتاب في الأصول" (نحلة، أصول النحو العربي، 17) وإن قصد "بالأصول هو قواعد النحو الأساسية لا أدلته التي استنبطت منها القواعد" (ن)، فإنّ بداية التأسيس لأصول النحو على منهج أصول الفقه كانت في كتاب ابن جني (392هـ)، الذي يؤكد ذلك بقوله "وذلك أنّا لم نر أحدا من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو على مذهب

أصول الكلام والفقهاء (ابن جني، الخصائص، 1، 2)، بل إنّه ينبغي أن يكون كتاب ابن السراج كتاب في أصول النحو "فأما أصول أبي بكر فلم يلم فيه بما نحن عليه إلا حرفاً أو حرفين من أوله" (م ن). وفي كلام ابن جني اعتراف لما كان للمؤلفات النحوية السابقة التي أشارت إلى بعض أصول النحو من أهمية تكمن في كشف مدى تطور الدرس النحوي نحو تجريد قوانينه وضبط أحكامه منذ القرن الرابع.

تأثر ابن جني بالمذهب الحنفي، فنقل كثيراً من مباحث الفقه، ولم يعرف أصول النحو، وإنما كان يسعى إلى تمكين النحو من استفادة منهجية تتجاوز ما درج عليه البحث النحوي في الإعراب والبناء إلى البحث في الأصول النظرية، ف "هذا الكتاب ليس مبنياً على حديث وجوه الإعراب، وإنما هو مقام القول على أوائل أصول هذا الكلام وكيف بدئ وإلام نحي" (م ن، 1، 67)، فهو كتاب يتجاوز المستوى التعليمي إلى مستوى التنظير في الدرس النحوي بمقتضاه يقيم ابن جني مناظرة نحوية مع العلوم الأخرى، ف"يتساهم ذوو النظر من المتكلمين والفقهاء والمفسرين والمتفلسفين والنحاة والكتاب المتأدبين التأمل له والبحث عن مستودعه فقد وجب أن يخاطب كل إنسان منهم بما يعتاده ويأنس ليكون له سهم منه وحصّة فيه" (م ن، 1، 67).

تطور علم أصول النحو بعد ابن جني، فألف أبو البركات الأنباري (577هـ) كتاب "الإعراب في جدل الإعراب" و"لمع الأدلة في أصول النحو" و"الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين"، وألف السيوطي (911هـ) "الأشباه والنظائر" و"الاقتراح". ويتضح تأثر الدرس النحوي بأصول الفقه في مستوى المصطلحات الإعرابية وفي مستوى اتباع منهج الأصوليين في التأليف.

وتحضر في الدرس النحوي مصطلحات تعكس أثر أصول الفقه في الدرس النحوي البلاغي ومن أهم هذه المصطلحات الإعرابية؛ النسخ، والتعليق، والابتداء: التعدية، الكناية، المندوب. ويستمد أصول النحو مصطلحاته من أصول الفقه خاصة في مباحث الألفاظ والبحث في دلالة الألفاظ، إذ نجد في بداية أغلب المصنفات الأصولية مقدمات في مباحث الألفاظ والدلالات ودراسة لكل المستويات اللغوية. لئن ظهر تأثير علماء أصول الفقه في علماء أصول النحو في مستوى مصطلحات، فإنّه برز أيضاً في المنهج وطرق الاستنباط لأنّ أغلب من كان أصولياً كان نحويّاً والعكس صحيح وهي طريقة العلماء القدامى الموسوعيين في علومهم.

واتبع الأصوليون في أصول الفقه منهاجا خاصا توصلوا من خلاله إلى إرساء القواعد الأصولية وإلى استنباط الأحكام الشرعية وقد كان لمنهج البحث الأصولي أثره الكبير في منهج البحث النحوي البلاغي ونرصد ذلك في مستوى تعريف أصول النحو مطابق لتعريف أصول الفقه أولا، وفي مستوى تصريح النحويين الأصوليون بمنهجهم ثانيا، وفي مستوى طريقة عناوين المؤلفات النحوية ثالثا، وفي مستوى أدلة أصول النحو رابعا، وفي مستوى تعريف أصول النحو تعريفا مطابق لتعريف أصول الفقه.

مثلا كان أصول الفقه منهج الفقه كان أصول النحو منهج النحو، وقد عرف ابن الأنباري بقوله "أصول النحو هي أدلة النحو التي تفرعت عنها فروعها وأصوله كما أن معنى أصول الفقه أدلة الفقه التي تفرعت عنها جملته وتفصيله" (ابن الأنباري، لمع الأدلة، 80)، فكل من أصول الفقه وأصول النحو منهج يسترشد به الفقيه في استنباط الأحكام العملية من أدلتها التفصيلية، فهو القواعد والأحكام التي توضح الطريقة في استخراج الأحكام من الأدلة وينهج النحوي في استنباط المعاني أدلتها النحوية.

رتب ابن الأنباري مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين على "ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة" (ابن الأنباري، الإنصاف، 1، 5) فألف أصول النحو "على حد أصول الفقه"، وبرر ذلك بوجود مناسبة متمثلة في "أن النحو معقول من منقول كما أن الفقه معقول من منقول ويعلم حقيقة هذا أرباب المعرفة بهما" (ابن الأنباري، نزهة الألباء، 55). ويقر السيوطي بذلك بقوله "وهو أصول النحو الذي هو بالنسبة إلى النحو كأصول الفقه بالنسبة إلى الفقه" بأنه قد نهج في تأليف منهج أصول الفقه فرتبته على نحو ترتيب أصول الفقه في الأبواب والفصول والتراجم (السيوطي، الاقتراح، 2).

وفي الخصائص إشارة إلى أثر علم أصول الفقه في علم أصول النحو من حيث المنهج في إطار بحثه في علل النحو وعلل الفقه "إنما لم نر من علماء البلدين-البصرة والكوفة-تعرض لعلل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه" (ابن جني، الخصائص، 1، 2)، ومن خلال ذكره لأئمة المذهب الحنفي "كتب محمد بن الحسين-رحمه الله-إنما ينتزع أصحابنا العلل لأنهم يجدونها منثورة في أثناء كلامهم فيجمع بعضها إلى بعض بالملاطفة والرفق" (م ن، 1، 163).

كان ابن جني ينزع في تناول المسائل النحوية ومعالجة الظواهر اللغوية والتعليل لها متبعا لمنهج الكتب الفقهية ومثال ذلك قوله في تعليل "هيهات" وكان أبو علي-رحمه الله-يقول في هيهات أنا أفتي بكونها ظرف على قدر ما

يحضرنى في الحال" (م ن، 1، 206). وتأثر ابن جنى بالفقهاء والأصوليين في التبويب والتصنيف والتعريف بالمسائل النحوية واقتدى بهم في المصطلحات كتصنيف الحكم النحوي إلى واجب وجائز وحسن وقبيح وممكن.

وكان من الطبيعي أن يتأثر النحاة الأصوليين بما ساد الدراسات الفقهية من تطور في المناهج والمصطلحات بعد أن تشعبت الدراسات النحوية ونزعت نحو الاختصاصات وانفتحت على حقول معرفية أخرى تبحث عن سبل التجديد والتأصيل والتجريد. والمتتبع لعناوين المؤلفات التي ألفت في تلك الفترة مثل "لمع الأدلة" لابن الأنباري و"الاقتراح" للسيوطي يجد أثر أصول الفقه في أصول النحو من حيث التعريف والحد والتقسيم والشروط والأحكام بل إن الذي ساد في العصور المتأخرة تقليد النحاة للفقهاء واقتفاء آثار الأصوليين.

7. الخلاصة والاستنتاجات

تقصينا في هذا المقال مظاهر الاسترسال بين الباحثين البلاغي والأصولي في مستوى مصطلحات العلم ومناهجه ووصلنا ذلك بمباحث المعنى باعتبارهما علمين اتجها لدراسة الخطاب القرآني في دلالاته الصريحة ودلالاته الضمنية، وهو توجه رسخ استرسالا في مستويات عديدة منها الجانب الاصطلاحي والجانب المنهجي رغم اختلاف المنطلقات النظرية والانتماءات المدرسية المذهبية.

8. التوصيات والمقترحات

من واقع اطلاعنا على مقترحات البلاغيين والأصوليين في دراسة المعنى، نوصي بمزيد تعميق البحث في المباحث البلاغية والنحوية والأصولية، لما يحققه ذلك من استكشاف مناهج تحليل، ووسائل بحث، وأدوات معالجة يمكن أن توفر حلولاً لما طرح من مشاكل في الدراسات اللسانية المعاصرة.

إنّ الدربة على الإبحار في شعب البلاغة، ودروب علم أصول الفقه يمكن باحث اليوم من تجدير معرفته اللسانية ضمن أفق نظري وإجرائي نعتقد أنّ له من كفاية الوسائل ونجاعة الآليات ما يتيح له عدم الاغتراب والاستلاب.

9. قائمة المراجع

- I. ابن النجار (أحمد)؛ (1993)؛ "شرح الكوكب المنير المسمى مختصر التحرير"، ت، محمد الزحيلي ونزيه حماد، مكتبة العبيكات الرياض.
- II. ابن جني (أبو الفتح عثمان)؛ "الخصائص" دار الهدى للطباعة، بيروت-لبنان.
- III. ابن خلدون (عبد الرحمان بن محمد)؛ (2004)؛ "المقدمة"، ت، عبد الله محمد الدرويش، الطبعة الأولى، دار يعرب.
- IV. ابن فارس (أبو الحسين أحمد)؛ (1963)؛ "الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها"، ت، مصطفى الشويمي، بيروت.
- V. ابن عصفور (الاشبيلي)؛ "شرح جمل الزجاجي ت إميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1980.
- VI. ابن يعيش (موفق الدين)؛ "شرح المفصل"، مطبعة المنيرية - القاهرة .
- VII. الإسترأبادي (الرضي)؛ (1996)؛ "شرح الكافية"، ت، يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قارونس-بنغازي، بيروت، الطبعة الثانية.
- VIII. الأسنوي (جمال الدين)؛ "نهاية السؤل شرح منهاج الوصول في علم الأصول"، ت عبد القادر محمد علي، دار الكتب العلميّة بيروت لبنان، الطبعة الأولى.
- IX. الأمدي (محمد)؛ (2003)، "الأحكام في أصول أحكام"، ت، عبد الرزاق عفيفي، دار الصمعي.
- X. الأنصاري (ابن هشام)؛ (1999)؛ "مغني اللبيب عن كتب الأعريب"، ت، محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصريّة صيدا بيروت، الطبعة الأولى.
- XI. الأنباري (أبو البركات)؛ "الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، ت محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر.
- XII. (1985)؛ "نزهة الألباء في طبقات الأدباء"، ت إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن الطبعة الثالثة.
- XIII. البيضاوي (ناصر الدين)؛ (1999)، منهاج الوصول مع شرحه نهاية السؤل للأسنوي، ت عبد القادر محمد علي، دار الكتب العلمية الطبعة الأولى.
- XIV. الحموي (ياقوت)؛ (1993) "معجم الأدباء في إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ت إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى.
- XV. الحنبلي (شهاب الدين)؛ (1986)؛ "شذرات الذهب في أخبار الذهب"، ت عبد القادر الارناؤوط ومحمود الارناؤوط، دار ابن الكثير دمشق - بيروت، الطبعة الأولى، (231).

- XVI. جمال الدين (مصطفى)؛ (1980)، "البحث النحوي عند الأصوليين" دار الرشيد، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية.
- XVII. الزركشي (بدر الدين)؛ (1988)؛ "البحر المحيط في أصول الفقه" ت، عمر سليمان الأشقر، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت.
- XVIII. "البرهان في علوم القرآن"، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية.
- XIX. السبكي (بهاء الدين)؛ (2003)؛ "عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح" ت، عبد الحميد هندواوي، المكتبة العصرية صيدا-بيروت، الطبعة الأولى.
- XX. السكاكي (أبو يعقوب)؛ (2000)؛ "مفتاح العلوم" ت، عبد الحميد هندواوي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى.
- XXI. السمعاني (منصور بن محمد بن عبد الجبار) (1997)؛ قواطع الأدلة في الأصول، ت محمد حسن محمد حسن إسماعيل ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى.
- XXII. سيوييه (أبو بشر)؛ "الكتاب" ت، عبد السلام هارون، دار الجيل-بيروت، الطبعة الأولى.
- XXIII. السيوطي (جلال الدين)؛ "الأشباه والنظائر" دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.
- XXIV. : بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ت محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، مطبعة عيسى البابي الحلبي.
- XXV. (2006)، "الاقتراح في أصول النحو" ت، عبد الحكيم عطية، دار البيروتية، الطبعة الثانية.
- XXVI. الشاطبي (عبد الملك بن عبد الله الجويني)؛ "الموافقات في أصول الشريعة" ت، بكر بن عبد الله أبو زيد، مشهور دار المعرفة - بيروت.
- XXVII. الشافعي (محمد بن إدريس)؛ (1940)؛ "الرسالة" ت، أحمد شاکر، مكتبة الحلبي، مصر، الطبعة الأولى.
- XXVIII. الشوكاني (محمد بن علي)؛ (2000)؛ "إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول" ت، مجموعة من المحققين، دار الفضيلة، الطبعة الأولى.
- XXIX. الغزالي (أبو حامد)؛ "المستصفى في علم الأصول" ت محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية-بيروت.
- XXX. المهيري (عبد القادر)؛ (1976)؛ "نظريات ابن جني النحوية جامعة منوبة - كلية الآداب والفنون والإنسانيات.
- XXXI. نحلة (محمود)؛ (2002)؛ "آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر" دار المعرفة الجديدة ، مصر.
- XXXII.